

العنف المدرسي: الأسباب النفسية والاجتماعية وسبل المعالجة التربوية.
School Violence: Psychological and Social Causes and Educational Approaches to
Prevention and Intervention

عاتكة غرغوط¹، هند غدايفي²

¹ جامعة الوادي (الجزائر)، gharghout-atika@univ-eloued.dz

² جامعة الوادي (الجزائر)، Ghedhaifi-hynd@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 20-10-2025؛ تاريخ القبول: 03-12-2025

ملخص:

تعد ظاهرة العنف المدرسي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة التربوية المعاصرة، نظرا لآثارها النفسية والاجتماعية والتربوية العميقة التي تمس الفرد والمجتمع على حد سواء. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العنف المدرسي من منظور شامل يتناول أبعادها المفاهيمية والنظرية، وحجم انتشارها واتجاهاتها في السياقين العالمي والعربي، إضافة إلى استكشاف أسبابها النفسية والاجتماعية والمؤسسية. كما تتناول الدراسة الآثار المتعددة للعنف المدرسي على المتعلمين والمناخ التربوي والتحصيل الأكاديمي، وتقدم جملة من السبل التربوية لمعالجته، تشمل بناء بيئة مدرسية آمنة، وتمكين المعلمين، ودمج التربية الاجتماعية والانفعالية في المناهج، وتفعيل دور الإرشاد النفسي، وتعزيز الشراكة مع الأسرة والمجتمع، وتطوير السياسات والتشريعات التعليمية. وتخلص الدراسة إلى أن العنف المدرسي ظاهرة مركبة تتطلب مقاربة شمولية متعددة المستويات تعالج جذورها النفسية والاجتماعية والثقافية، وتحول المدرسة إلى فضاء آمن وداعم للنمو النفسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العنف المدرسي، الأسباب النفسية، الأسباب الاجتماعية، المناخ المدرسي، الإرشاد النفسي، التربية الانفعالية، الوقاية التربوية.

Abstract:

School violence is one of the most significant challenges facing contemporary educational systems due to its profound psychological, social, and educational impacts on individuals and society. This study aims to analyze school violence from a comprehensive perspective, exploring its conceptual and theoretical foundations, its prevalence and trends globally and in the Arab context, and its psychological, social, and institutional causes. The study also examines the multifaceted effects of school violence on students, the educational climate, and academic achievement. Moreover, it proposes several educational approaches to address the phenomenon, including creating a safe and supportive school environment, empowering teachers, integrating social and emotional learning (SEL) into curricula, strengthening psychological counseling services, fostering school-family-community partnerships, and developing educational policies and legislation. The study concludes that school violence is a complex phenomenon that requires a multilevel holistic approach targeting its psychological, social, and cultural roots to transform schools into safe spaces that foster psychological and social development.

Keywords School violence, psychological causes, social causes, school climate, psychological counseling, social and emotional learning (SEL), educational prevention.

1. المدخل النظري والمفاهيمي

يعد العنف المدرسي من أكثر القضايا التربوية والاجتماعية إلحاحا في الواقع العربي المعاصر، نظرا لما يخلفه من آثار نفسية وسلوكية عميقة على المتعلمين والمعلمين معا، وما يطرحه من تحديات أمام المؤسسات التعليمية التي يفترض أن تكون فضاءات آمنة للتعلم والنمو. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة في بعدها الكامل إلا بتناولها من منظور نظري شامل يراعي تداخل العوامل الفردية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية التي تغذيها (جبيلي، 2019، ص. 116).

1.1 تعريف العنف المدرسي

تتعدد التعريفات في الأدبيات التربوية، إلا أن جوهرها يتمثل في أن العنف المدرسي هو كل فعل أو قول يصدر داخل المدرسة أو في محيطها ويتربط عليه أذى مادي أو نفسي أو اجتماعي لأي من أطراف العملية التربوية (المراغي، 2015، ص. 28). ويشمل ذلك الأذى الجسدي كالضرب والدفع، واللفظي كالسب والتهديد، والنفسي كالتحقير والإقصاء، والاجتماعي مثل العزل ونشر الشائعات، بل ويتسع المفهوم في العصر الرقمي ليشمل العنف الإلكتروني المرتبط بالحياة المدرسية.

من المهم التأكيد أن العنف المدرسي لا ينبغي النظر إليه كسلوك فردي منعزل أو كفعل صادر عن "تلاميذ مشاغبين" فقط، بل هو ظاهرة بنيوية تعكس اختلالات في الثقافة المدرسية والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة التربوية. وهذا ما يجعل من تعريفه مسألة تتجاوز الوصف السلوكي إلى البعد القيمي والمؤسسي، إذ لا يعقل أن تنشأ ممارسات عنيفة في مدرسة تسودها ثقافة الحوار والعدالة والانضباط التربوي الرشيد.

2.1 أشكال العنف المدرسي

يمكن حصر أشكال العنف المدرسي في أربع صور رئيسية (المومني، 2021، ص. 58):

1. **العنف الجسدي**: كالضرب، والدفع، واستخدام الأدوات لإلحاق الأذى.
2. **العنف اللفظي**: مثل الشتائم، والسخرية، والتهديد، والاستهزاء.
3. **العنف النفسي والاجتماعي**: كالعزل، والتهميش، ونشر الشائعات، والنبذ من الجماعة.
4. **العنف الرقمي**: الذي يتم عبر وسائل التواصل المرتبطة بالمجتمع المدرسي.

وتظهر دراسات عربية أن العنف اللفظي والنفسي هما الأكثر شيوعا، خصوصا في المرحلتين الإعدادية والثانوية، إذ غالبا ما ينظر إليهما على أنهما "أقل خطورة" مقارنة بالعنف الجسدي، رغم أن آثارهما النفسية قد تكون أعمق وأكثر استمرارا (شتوح، 2017، ص. 92).

هذا التصنيف مهم تربوياً لأنه يساعد في بناء خطط تدخل دقيقة؛ فكل نوع من العنف يتطلب آليات تعامل مختلفة. غير أن التحدي في المدارس العربية أن كثيراً من هذه الأشكال — وخاصة اللفظية والنفسية — لا يعترف بها رسمياً كعنف، مما يعيق رصدها ومعالجتها. لذا، من الضروري إعادة تعريف العنف في السياسات التربوية ليشمل جميع صوره لا الجسدية فقط.

3.1. المنظور النظري: النموذج الإيكولوجي

لفهم العنف المدرسي بعمق، يتبنى كثير من الباحثين النموذج الإيكولوجي الذي يربط السلوك العدواني بتفاعل مستويات متعددة من العوامل:

- **المستوى الفردي:** سمات شخصية كضعف ضبط الانفعالات، أو الاندفاعية، أو ضعف المهارات الاجتماعية.
 - **المستوى الأسري والاجتماعي:** أنماط التنشئة القاسية، أو التطبيع مع العنف في المنزل أو الحي.
 - **مستوى المدرسة:** المناخ المدرسي، العدالة الانضباطية، أساليب الإدارة الصفية.
 - **المستوى الثقافي والمجتمعي:** القيم والمعايير الاجتماعية التي قد تشرعن بعض صور العنف أو تقلل من خطورتها. (جبيلي، 2019، ص. 119؛ عابد، 2020، ص. 88)
- قوة هذا النموذج تكمن في أنه يتجاوز فكرة "المذنب الفردي" ليضع العنف في سياقه البنيوي الأوسع. وهذا المنظور بالغ الأهمية في البيئة العربية، حيث يلاحظ أن كثيراً من مظاهر العنف المدرسي ليست سوى انعكاس مباشر للعنف الأسري والاجتماعي، وأن المدرسة في بعض الأحيان تعيد إنتاج أنماط السلطة والإقصاء السائدة في المجتمع. وبالتالي، فإن أي معالجة للعنف داخل المدرسة لا يمكن أن تنجح إذا عزلت عن السياق الأسري والمجتمعي الذي ينشأ فيه الطالب.

4.1. أهمية دراسة العنف المدرسي

تأتي أهمية دراسة العنف المدرسي من كونه ظاهرة تؤثر في جميع أبعاد العملية التعليمية. إذ يؤدي إلى تراجع الدافعية للتعلم، وضعف التحصيل الأكاديمي، وتدهور العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة، وزيادة معدلات التسرب (قاسم، 2022، ص. 210). كما أن استمرار العنف دون تدخل تربوي فعال قد يسهم في تكوين أنماط شخصية عدوانية تعيد إنتاج العنف في المجتمع لاحقاً.

تظهر هذه المعطيات أن المدرسة ليست فقط مسرحاً للعنف، بل هي أيضاً فرصة حقيقية لمعالجته. فهي المكان الذي يمكن فيه إعادة بناء السلوك الاجتماعي وتنمية مهارات التواصل وضبط الانفعال لدى

الأطفال والمراهقين. وإذا ما نجحت المدرسة في ذلك، فإن أثرها يتجاوز جدرانها ليسهم في بناء مجتمع أقل عنفا وأكثر تماسكا.

2. حجم المشكلة واتجاهاتها

تعد ظاهرة العنف المدرسي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في الوطن العربي والعالم، إذ تؤثر بشكل مباشر في جودة التعليم، وصحة المتعلمين النفسية، واستقرار البيئة التربوية. وتشير الأدبيات التربوية الحديثة إلى أن العنف في المدارس لم يعد ظاهرة هامشية أو فردية، بل أصبح ظاهرة بنيوية متجذرة ترتبط بعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية، وتحتاج إلى سياسات تربوية شاملة لمعالجتها (أبو عودة، 2018، ص. 106).

1.2. حجم المشكلة على المستوى العالمي

تشير تقارير المنظمات الدولية - كالیونسكو والیونیسف - إلى أن العنف المدرسي يمثل ظاهرة عالمية واسعة الانتشار. فقد بينت تقارير الیونسكو أن نحو ثلث الطلبة في العالم (نحو 32%) تعرضوا لشكل من أشكال العنف المدرسي خلال عام دراسي واحد، سواء كان ذلك جسدياً أو لفظياً أو نفسياً أو جنسياً (الیونسكو، 2019). كما أظهرت دراسات دولية أن التمر الإلكتروني أصبح من أكثر أشكال العنف نمواً خلال العقد الأخير، خصوصاً في الفئة العمرية ما بين 12 و17 سنة. (UNESCO, 2019) هذه الأرقام تكشف أن العنف المدرسي ليس ظاهرة تخص مجتمعات بعينها، بل هو قضية تربوية كونية تعكس هشاشة المنظومات التعليمية أمام التحولات الاجتماعية والثقافية. كما أن تزايد العنف الرقمي يشير إلى ضرورة توسيع مفهوم "المدرسة الآمنة" ليشمل الفضاء الإلكتروني الذي أصبح امتداداً للبيئة التعليمية التقليدية.

2.2. حجم المشكلة في العالم العربي

أما في السياق العربي، فتشير الدراسات إلى أن العنف المدرسي في كثير من الدول العربية يتخذ منحى تصاعدياً، سواء من حيث الانتشار أو التنوع في الأشكال. ففي دراسة ميدانية بالأردن، تبين أن أكثر من 60% من الطلبة في المرحلة الإعدادية والثانوية تعرضوا لشكل من أشكال العنف المدرسي، وكانت أكثرها شيوعاً العنف اللفظي والنفسي (المومني، 2021، ص. 65).

وفي الجزائر، أظهرت دراسة شتوح (2017، ص. 93) أن نحو 55% من تلاميذ المرحلة الثانوية تعرضوا للتمر المدرسي، وأن العنف النفسي يتفوق من حيث الانتشار على العنف الجسدي. كما أشار الجبيلي (2019، ص. 120) في دراسة مصرية إلى أن العنف المتبادل بين الطلاب والمعلمين

يمثل تحدياً متزايداً، وأن 47% من أفراد العينة أقرّوا بحدوث اعتداءات لفظية من الطلبة تجاه المعلمين في مرحلة ما من العام الدراسي.

هذه الأرقام توضح أن المدارس العربية لا تزال تواجه فجوة واضحة بين أهدافها التربوية والواقع الميداني . فبدلاً من أن تكون المدرسة بيئة آمنة للتنشئة الاجتماعية والتعلم، أصبحت في بعض الحالات ساحة لإعادة إنتاج العنف الأسري والاجتماعي. كما يلاحظ أن العنف اللفظي والنفسي في العالم العربي غالباً ما يقلل من أهميته مقارنة بالعنف الجسدي، رغم أن الدراسات النفسية تظهر أن آثاره قد تكون أعمق وأكثر استدامة.

3.2. اتجاهات العنف المدرسي: تطور الظاهرة وتحولاتها

لا تقتصر خطورة العنف المدرسي على نسب الانتشار فحسب، بل تتعلق أيضاً بالتحولات التي طرأت على طبيعته وأشكاله. فقد شهدت السنوات الأخيرة بروز أشكال جديدة من العنف، مثل:

- **العنف الرقمي:** الذي يحدث عبر منصات التواصل الاجتماعي ويؤثر في العلاقات المدرسية حتى خارج أسوار المدرسة.
- **العنف القائم على النوع الاجتماعي:** حيث تتعرض الطالبات أو الطلاب للعنف بسبب النوع الاجتماعي أو المظهر الخارجي أو الخلفية الثقافية (عابد، 2020، ص. 92).
- **العنف ضد المعلمين:** وهي ظاهرة بدأت تتصاعد في بعض الدول العربية نتيجة تراجع صورة المعلم الاجتماعية وغياب الانضباط التربوي (جبيلي، 2019، ص. 121).

إن تحول العنف المدرسي من مجرد "مشاغبات طلابية" إلى أنماط أكثر تعقيداً ومتداخلة مع العالم الرقمي والثقافة المجتمعية يشير إلى أن الحلول التقليدية لم تعد كافية. لم يعد مجرد "تشديد الانضباط" أو "معاقبة الطالب" مجدياً، بل يجب تبني رؤية شمولية تربط الظاهرة بالتحولات الاجتماعية الأوسع.

كما أن تصاعد العنف ضد المعلمين في بعض السياقات العربية يعكس تحولاً مهماً في البنية التربوية، إذ يدل على وجود أزمة في السلطة التربوية وفي طبيعة العلاقة بين المعلم والطالب. وهنا تبرز أهمية بناء علاقة تربوية قائمة على الاحترام المتبادل والتفاعل الإيجابي بدلاً من السلطة الأحادية.

4.2. العوامل المرتبطة بانتشار العنف المدرسي

تؤكد الدراسات العربية أن هناك مجموعة من العوامل التي ترتبط بانتشار العنف المدرسي، من أهمها:

• **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** مثل الفقر، والتفكك الأسري، والعنف المنزلي (قاسم، 2022، ص. 215).

• **العوامل المدرسية:** ضعف البنية التحتية، الاكتظاظ، غياب الإشراف، وغياب سياسات واضحة ضد العنف (أبو عودة، 2018، ص. 112).

• **العوامل الثقافية:** تطبيع العنف في المجتمع أو اعتباره وسيلة مشروعة للضبط السلوكي.

• **العوامل النفسية:** مثل ضعف المهارات الاجتماعية والانفعالية أو وجود اضطرابات سلوكية لدى الطلبة.

يظهر هذا التعدد أن العنف المدرسي ليس ظاهرة بسيطة يمكن معالجتها بإجراء واحد، بل هو نتاج شبكة معقدة من العوامل المتداخلة. ومن هنا تأتي أهمية المقاربة الشمولية في العلاج، التي تتضمن الأسرة والمدرسة والمجتمع معاً. كما أن إدراج مهارات "التعلم الاجتماعي والانفعالي" في المناهج يمكن أن يكون خطوة وقائية فعالة.

العنف المدرسي لم يعد مجرد "سلوك منحرف" صادر عن قلة من الطلبة، بل أصبح ظاهرة تعكس البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وتظهر داخل المدرسة بوصفها مرآة لما يحدث خارجه. وتطور الظاهرة نحو أشكال رقمية وقائمة على النوع الاجتماعي يستدعي إعادة تعريف السياسات التربوية، وتوسيع نطاق التدخلات لتشمل البيئة الرقمية، والأسرة، والثقافة المجتمعية. كما أن إدماج التربية الانفعالية والاجتماعية في المناهج لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة لحماية المتعلمين وإعدادهم لحياة مدرسية ومجتمعية خالية من العنف.

3. الأسباب النفسية للعنف المدرسي

إن فهم الأسباب النفسية للعنف المدرسي يعد خطوة أساسية نحو بناء خطط تربوية وقائية وعلاجية فعالة. فالعنف لا ينشأ في الفراغ، ولا يمكن تفسيره فقط باعتباره سلوكاً مكتسباً من البيئة الاجتماعية أو نتاجاً لعوامل ثقافية، بل له جذور نفسية عميقة ترتبط بالسمات الفردية، والتجارب المبكرة، والحاجات النفسية غير المشبعة، والاضطرابات الانفعالية والسلوكية.

وقد أكدت الدراسات العربية أن العوامل النفسية تمثل واحدة من أهم المحددات الجوهرية للعنف المدرسي، وأن تجاهلها يؤدي إلى ضعف فعالية البرامج التربوية الوقائية (شتوح، 2017، ص. 95).

1.3 السمات الشخصية والانفعالية

تلعب السمات النفسية الفردية دورا محوريا في تفسير سلوكيات العنف داخل المدرسة. فالأطفال والمراهقون الذين يعانون من ضعف في ضبط الانفعالات أو من اندفاعية عالية هم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات عدوانية مقارنة بغيرهم (المراغي، 2015، ص. 34).

كما أن انخفاض مستوى التعاطف مع الآخرين وضعف القدرة على إدراك مشاعرهم وحاجاتهم يرتبطان ارتباطا وثيقا بسلوكيات التمر والعنف (قاسم، 2022، ص. 220).

من منظور علم النفس التربوي، فإن ضعف الضبط الانفعالي وقصور مهارات التنظيم الذاتي لا يمثلان مجرد "عيوب شخصية"، بل يعكسان في الغالب قصورا في تنمية المهارات الاجتماعية والانفعالية في مراحل الطفولة المبكرة. وهذا يضع مسؤولية كبيرة على المؤسسات التربوية لتضمين برامج التدريب الانفعالي والاجتماعي ضمن المناهج منذ المراحل الأولى، بما يتيح للطلبة التعبير عن مشاعرهم وحل نزاعاتهم بطرق غير عدوانية.

2.3. الخبرات الطفولية المبكرة والصدمات النفسية

تشير العديد من الدراسات إلى أن التجارب الطفولية السلبية -مثل التعرض للعنف الأسري أو الإهمال أو سوء المعاملة - تعد من أبرز العوامل التي تسهم في ظهور السلوكيات العدوانية لاحقا في المدرسة (عابد، 2020، ص. 89). فالأطفال الذين عاشوا في بيئات أسرية قاسية يميلون إلى تطبيع العنف كوسيلة لحل النزاعات، وينقلون هذا النمط من التفاعل إلى علاقاتهم داخل المدرسة.

يظهر هذا العامل أن المدرسة ليست المسؤولة الوحيدة عن العنف، بل تستقبل في كثير من الأحيان أطفالا يحملون معهم آثارا نفسية عميقة من تجاربهم السابقة. وهذا يتطلب تعزيز دور الإرشاد النفسي المدرسي للكشف المبكر عن الحالات التي تعرضت لصدمات أو إساءة، وتقديم الدعم النفسي المناسب قبل أن تتطور السلوكيات العدوانية لديهم.

3.3. الحاجة إلى إثبات الذات والهوية

من الأسباب النفسية المهمة للعنف المدرسي ما يرتبط بمرحلة المراهقة تحديدا، إذ يسعى المراهق إلى إثبات ذاته وبناء هويته الاجتماعية داخل الجماعة المدرسية. وأحيانا تستخدم السلوكيات العدوانية كوسيلة لتحقيق المكانة الاجتماعية أو فرض السيطرة أو الحصول على القبول من الأقران (الجبيلي، 2019، ص. 122). في السياق العربي، حيث تلعب الجماعة دورا محوريا في تشكيل الهوية الاجتماعية، قد يصبح العنف وسيلة غير مباشرة للانتماء أو للفت الانتباه، خاصة في البيئات التي تقتصر على مسارات بديلة لتحقيق المكانة. لذا، من المهم أن توفر المدرسة فرصا إيجابية للطلبة للتعبير عن الذات وتحقيق المكانة -مثل الأنشطة الجماعية والقيادية - بعيدا عن السلوك العدواني.

4.3. ضعف المهارات الاجتماعية وحل النزاعات

أثبتت الأبحاث العربية أن الطلبة الذين يفكرون إلى مهارات التواصل الاجتماعي واستراتيجيات حل النزاعات السلمية يميلون إلى استخدام العنف كخيار بديل عند مواجهة المواقف الصراعية (أبو عودة، 2018، ص. 115). وغالبا ما يتجلى هذا في صورة مشاحنات لفظية أو جسدية نتيجة سوء الفهم أو ضعف التعبير عن المشاعر.

هذا الجانب يعزز أهمية إدماج برامج التعلم الاجتماعي والانفعالي في المناهج الدراسية، حيث تسهم في تنمية مهارات الإصغاء، والتفاوض، والتعبير عن الذات، وحل الخلافات دون اللجوء للعنف. فالعنف في هذه الحالة ليس نية عدوانية بقدر ما هو عجز في المهارات.

5.3. الاضطرابات النفسية والسلوكية

تشير الدراسات إلى أن بعض أشكال العنف قد ترتبط بوجود اضطرابات سلوكية أو انفعالية مثل اضطراب السلوك المعارض أو اضطراب نقص الانتباه المصحوب بفرط الحركة (ADHD)، وهي حالات تؤثر في قدرة الطالب على ضبط سلوكه داخل المدرسة (المومني، 2021، ص. 70).

رغم أن نسبة هذه الحالات قد لا تكون مرتفعة، إلا أن تجاهلها يؤدي إلى تفاقم المشكلة. لذا، فإن الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية وتقديم الدعم العلاجي والإرشادي المناسب يمكن أن يخفف من معدلات العنف بدرجة ملحوظة. كما يجب تدريب المعلمين على التعرف إلى المؤشرات المبكرة لهذه الاضطرابات لتحويلها إلى المختصين النفسيين في الوقت المناسب.

من خلال ما سبق، يتضح أن الأسباب النفسية للعنف المدرسي لا يمكن اختزالها في عامل واحد، بل تتفاعل ضمن منظومة معقدة تشمل السمات الفردية، والخبرات السابقة، والحاجات النفسية، ومهارات التواصل، والاضطرابات النفسية.

وهذا يفرض على المؤسسات التربوية تبني منظور وقائي علاجي مزدوج:

- وقائي: عبر إدماج التربية الانفعالية والاجتماعية في المناهج وتنمية المهارات الاجتماعية منذ المراحل المبكرة.
- علاجي: عبر تقديم خدمات الإرشاد النفسي والدعم المتخصص للطلبة ذوي الاضطرابات أو الخبرات الصادمة.

العنف في جوهره ليس سلوكاً "يختار" بقدر ما هو رد فعل نفسي لخبرات وحاجات غير مشبعة أو مهارات غير مكتسبة. وعليه، فإن المدرسة التي تتبنى برامج دعم نفسي شامل وتوفر مساحات آمنة للتعبير والانتماء، تستطيع أن تحول السلوك العدواني من تهديد إلى فرصة للنمو والتعلم.

4. الأسباب الاجتماعية والمؤسسية للعنف المدرسي

إذا كانت العوامل النفسية تمثل البعد الداخلي للفرد الذي يدفعه نحو العنف، فإن العوامل الاجتماعية والمؤسسية تمثل الإطار الخارجي الذي يهيئ البيئة المحفزة أو الكابحة لهذا السلوك. فالفرد لا يتصرف في فراغ، وإنما يتفاعل مع الأسرة والمجتمع والمدرسة، ويتأثر بمنظومة القيم والسياسات التربوية السائدة. ولهذا، لا يمكن فهم العنف المدرسي أو معالجته بمعزل عن السياق الاجتماعي والمؤسسي الذي ينشأ فيه (عابد، 2020، ص. 90).

1.4. الأسرة بوصفها الحاضنة الأولى للسلوك

تلعب الأسرة دوراً حاسماً في تشكيل أنماط السلوك لدى الطفل، وتعد أساليب التنشئة الأسرية من أبرز العوامل الاجتماعية المفسرة للعنف المدرسي. فقد بينت دراسات عربية أن استخدام العنف في التربية المنزلية -كالضرب أو الإهانة أو الحرمان - يرتبط بشكل مباشر بظهور السلوكيات العدوانية في المدرسة (شتوح، 2017، ص. 96).

كما أن الأطفال الذين ينشؤون في بيئات أسرية يسودها التفكك الأسري أو الإهمال العاطفي أو الخلافات المستمرة أكثر ميلاً إلى ممارسة العنف أو التعرض له مقارنة بغيرهم (قاسم، 2022، ص. 217). الأسرة لا تكتفي بغرس القيم، بل تنقل أيضاً أنماط التعامل مع السلطة والصراع. فالطفل الذي يتعلم أن العنف وسيلة مشروعة لحل الخلافات في البيت سينقل هذا النموذج إلى المدرسة. وهنا تظهر أهمية برامج الإرشاد الأسري والتعاون بين المدرسة والأهل، إذ لا يمكن للمدرسة أن تنجح في مكافحة العنف إذا كانت الأسرة تعيد إنتاجه في البيت.

2.4. تأثير المجتمع المحلي والثقافة السائدة

يتأثر سلوك الطلاب أيضاً بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه. فالمجتمعات التي تشجع فيها أنماط العنف في الفضاء العام، أو التي تشرعن القوة الجسدية كوسيلة لحسم النزاعات، تسهم في خلق ثقافة مدرسية أكثر تقبلاً للعنف (عابد، 2020، ص. 94).

كما أن بعض المعايير الاجتماعية - مثل النظرة السلبية للأئمة أو التمييز الطبقي - قد تؤدي إلى عنف قائم على النوع الاجتماعي أو الخلفية الاجتماعية داخل المدرسة (الجبيلي، 2019، ص. 123). هذه المعطيات تظهر أن المدرسة ليست جزيرة معزولة، بل هي مرآة للمجتمع. فإذا كانت ثقافة المجتمع

تطبع العنف وتراه دليل قوة، فسيجد هذا المنظور طريقه إلى سلوكيات الطلبة. لذا، فإن أي استراتيجية للحد من العنف المدرسي يجب أن تتضمن مكونا مجتمعيا يهدف إلى تغيير المواقف الاجتماعية العامة تجاه العنف، لا أن تقتصر على التدخل داخل أسوار المدرسة فقط.

3.4. البيئة المدرسية والمناخ التربوي

تلعب المدرسة نفسها دورا حاسما في انتشار العنف أو الحد منه. وقد أكدت دراسات عربية عديدة أن المناخ المدرسي غير الآمن -الذي يتسم بضعف الانضباط، وغياب العدالة، وتدني العلاقات الإنسانية - يعزز من السلوكيات العدوانية بين الطلبة. (أبو عودة، 2018، ص. 108)

ومن أبرز العوامل المدرسية التي تسهم في انتشار العنف:

- **الاكتظاظ في الفصول الدراسية**، الذي يقلل من قدرة المعلمين على ضبط السلوكيات.
- **ضعف الكادر التربوي** وعدم تدريب المعلمين على إدارة الصف وحل النزاعات.
- **غياب سياسات واضحة ومعلنة ضد العنف** داخل المدرسة.
- **غياب الأنشطة التربوية والاجتماعية** التي تصقل مهارات التعاون والتسامح.
- **المعاملة السلطوية من قبل بعض المعلمين**، والتي قد تثير ردود فعل عدوانية من الطلبة (الجبيلي، 2019، ص. 124).

المدرسة لا تشكل فقط مسرحا للعنف، بل قد تكون عاملا مولدا له إذا ما افتقرت إلى السياسات الواضحة والعدالة والانضباط التربوي. فالبيئة التي يشعر فيها الطالب بالظلم أو التمييز أو الإهمال قد تدفعه إلى الرد بعنف، سواء ضد زملائه أو ضد المعلمين. ولهذا فإن إعادة بناء المناخ المدرسي على أسس العدالة والاحتواء يعد من أقوى التدخلات الوقائية ضد العنف.

4.4. ضعف العلاقة بين الأسرة والمدرسة

أظهرت دراسات عربية أن ضعف التواصل بين الأسرة والمدرسة يمثل أحد الأسباب المهمة لاستمرار ظاهرة العنف. ففي كثير من الحالات، لا تعلم الأسرة بسلوكيات العنف التي يركبها أبنائها إلا بعد تفاقم المشكلة، كما أن بعض المدارس لا تبادر بإشراك الأهل في وضع خطط التدخل (قاسم، 2022، ص. 223).

التصدي للعنف المدرسي يتطلب أن تكون المدرسة والأسرة شريكتين حقيقتين في بناء السلوك. فالتدخلات التي لا تتكامل فيها جهود الطرفين غالبا ما تكون محدودة الأثر. ومن هنا تبرز أهمية عقد اللقاءات الدورية وورش العمل التوعوية للأهل والمعلمين معا.

5.4. السياسات التعليمية وضعف التشريعات

تشير الأدبيات العربية إلى أن غياب التشريعات الواضحة التي تجرم العنف المدرسي أو تنظم آليات التعامل معه يعد من العوامل التي تسمح باستمراره. ففي بعض الأنظمة التعليمية لا توجد لوائح واضحة تحدد العقوبات أو إجراءات الحماية، مما يؤدي إلى التساهل أو التناقض في التعامل مع حوادث العنف (المراغي، 2015، ص. 57).

السياسات التربوية ليست مجرد نصوص إدارية، بل هي أدوات لتشكيل الثقافة المدرسية. وكلما كانت هذه السياسات واضحة وشاملة وقابلة للتطبيق، قلت فرص انتشار العنف. كما أن وجود آليات سرية وآمنة للإبلاغ عن حوادث العنف يعزز ثقة الطلبة بالنظام التربوي ويشجعهم على الإبلاغ المبكر.

يتضح مما سبق أن العوامل الاجتماعية والمؤسسية لا تقل أهمية عن العوامل النفسية في تفسير ظاهرة العنف المدرسي. فالأسرة تشكل البيئة الأولى التي تنقل منها أنماط التعامل مع السلطة والنزاع، والمجتمع يرسخ ثقافة العنف أو يحد منها، والمدرسة تعيد إنتاج هذه الثقافة من خلال سياساتها ومناخها التربوي. وهذا يعني أن مكافحة العنف المدرسي تتطلب تدخلا متعدد المستويات يشمل:

- تمكين الأسرة من ممارسة أساليب تنشئة إيجابية.
- نشر ثقافة مجتمعية رافضة للعنف بجميع أشكاله.
- تطوير سياسات مدرسية واضحة وعدالة تربوية فعالة.
- بناء جسور تواصل دائمة بين المدرسة والأسرة.

المدرسة ليست الضحية الوحيدة للعنف، بل هي جزء من نظام اجتماعي أوسع قد يعزز العنف أو يحد منه. ولذلك، فإن نجاح أي سياسة للحد من العنف يعتمد على قدرتها على معالجة البيئة الاجتماعية والمؤسسية التي ينشأ فيها الطالب، لا على التعامل مع السلوك بوصفه حدثا فرديا معزولا.

5. الآثار التربوية والنفسية للعنف المدرسي

لا تتوقف خطورة العنف المدرسي عند حد وقوعه كسلوك عدواني في البيئة التعليمية، بل تتعدى ذلك إلى ما يخلفه من آثار عميقة ومتشابكة على النمو النفسي والاجتماعي والمعرفي للطلبة، وعلى جودة العملية التعليمية ككل. وتظهر الدراسات العربية أن استمرار العنف داخل المدرسة يؤدي إلى نتائج قصيرة وطويلة المدى تمس الجوانب الفردية والمؤسسية والمجتمعية (عابد، 2020، ص. 96؛ الجبيلي، 2019، ص. 126).

1.5. الآثار النفسية على المتعلمين

من أبرز نتائج العنف المدرسي انعكاساته على الصحة النفسية للطلبة. فقد أظهرت دراسات عربية أن الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون للعنف في المدرسة يعانون بدرجة أكبر من:

- **القلق واضطرابات المزاج:** حيث تزداد لديهم مستويات الخوف والتوتر ويظهرون أعراضاً جسدية مرتبطة بالحالة النفسية مثل الصداع واضطرابات النوم (شتوح، 2017، ص. 99).
 - **الاكتئاب وانخفاض تقدير الذات:** خاصة لدى من يتعرضون للعنف النفسي واللفظي المستمر، إذ يشعرون بالدونية وعدم القيمة الذاتية (قاسم، 2022، ص. 225).
 - **الانسحاب الاجتماعي والعزلة:** إذ يفقد بعض التلاميذ الثقة في البيئة المدرسية ويتجنبون التفاعل مع الزملاء والمعلمين، ما يؤدي إلى تدهور مهاراتهم الاجتماعية (عابد، 2020، ص. 97).
- هذه الآثار النفسية ليست أعراضاً عابرة، بل قد ترافق الطالب لسنوات طويلة وتؤثر في نموه النفسي والشخصي. فالمدرسة التي يفترض أن تكون مصدراً للأمان والدعم النفسي قد تتحول، في ظل العنف، إلى بيئة طاردة تشكل مصدر تهديد دائم للطفل. لذلك فإن الرعاية النفسية المدرسية ليست رفاهية بل ضرورة أساسية لضمان سلامة النمو الانفعالي والاجتماعي للمتعلمين.

2.5. الآثار السلوكية والاجتماعية

لا يقتصر أثر العنف المدرسي على الجانب النفسي، بل يمتد إلى تشكيل سلوكيات غير مرغوبة. وتشير الأدبيات التربوية إلى أن التلاميذ المتأثرين بالعنف قد يظهرون:

- **سلوكاً عدوانياً مضاداً:** حيث يرد الطالب العنف بعنف، ما يؤدي إلى حلقة مفرغة من السلوكيات العدوانية داخل المدرسة (المراغي، 2015، ص. 45).
- **السلوك الانسحابي أو الانطوائي:** الذي يجعل الطالب يتجنب المواقف الاجتماعية ويضعف قدرته على بناء علاقات صحية.
- **سلوكيات خطيرة خارج المدرسة:** مثل الميل للعنف المجتمعي أو الانضمام إلى جماعات منحرفة كنوع من البحث عن الانتماء والقبول (الجبيلي، 2019، ص. 128).

من المقلق أن العنف المدرسي قد يسهم في تكوين ما يسمى بـ "ثقافة العنف" لدى بعض الطلبة، حيث يصبح العدوان وسيلة مقبولة لحل المشكلات والتفاعل مع الآخرين. وهذا يعني أن المدرسة التي لا تتدخل لوقف العنف قد تسهم - دون قصد - في تخريج أفراد يميلون إلى السلوك العنيف في حياتهم المستقبلية، مما ينعكس سلباً على المجتمع بأكمله.

3.5. الآثار الأكاديمية والتربوية

يعد التأثير السلبي للعنف المدرسي على التحصيل الدراسي من أكثر الآثار وضوحاً وتوثيقاً. وقد بينت دراسات عربية أن الطلبة الذين يتعرضون للعنف يواجهون:

- تراجعاً في الدافعية للتعلم: إذ يشعر الطالب أن المدرسة بيئة معادية فيفقد حماسه للتعلم (أبو عودة، 2018، ص. 117).
- ضعف التركيز والأداء الأكاديمي: نتيجة القلق النفسي المستمر وما يصاحبه من تشتت ذهني وإرهاق انفعالي (شتوح، 2017، ص. 101).
- ارتفاع نسب الغياب والتسرب: خصوصاً في الحالات التي يتكرر فيها العنف دون تدخل فعال، ما يدفع بعض الطلبة إلى ترك المدرسة نهائياً (المومني، 2021، ص. 74).

هذه النتائج تؤكد أن العنف المدرسي لا يهدد فقط صحة الطالب النفسية بل يضرب جوهر العملية التعليمية نفسها. فالبيئة التي تسودها مشاعر الخوف والتهديد لا يمكن أن تكون بيئة منتجة للتعلم. كما أن التسرب الناتج عن العنف يؤدي إلى خسائر مجتمعية بعيدة المدى، إذ يحذف من فرص التنمية البشرية ويزيد من احتمالية الانحراف السلوكي.

4.5. الآثار على المناخ المدرسي والمؤسسة التربوية

لا يقتصر أثر العنف على الطلبة وحدهم، بل يمتد إلى المؤسسة التعليمية ككل. إذ يؤدي انتشار العنف إلى:

- تراجع الإحساس بالأمان داخل المدرسة: مما يقلل من جودة العلاقات الإنسانية ويزيد من الصراع بين الأطراف (عابد، 2020، ص. 99).
- ضعف الانضباط وصعوبة إدارة الصفوف: وهو ما يزيد من الضغوط النفسية على المعلمين ويؤثر في أدائهم (الجبيلي، 2019، ص. 129).
- تشويه صورة المدرسة في المجتمع المحلي: مما يقلل من ثقة أولياء الأمور في المؤسسة التربوية ويؤثر على الإقبال عليها.

هذه الآثار المؤسسية تبرز أن معالجة العنف ليست مسألة "رعاية فردية" فقط، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار النظام التعليمي واستدامته. فالمدرسة التي تفشل في السيطرة على العنف تفقد قدرتها على أداء رسالتها التربوية وتتحول إلى بيئة طاردة، ليس للطلبة فقط، بل للمعلمين وأولياء الأمور أيضا.

من خلال ما سبق، يتضح أن العنف المدرسي يترك آثارا متعددة الأبعاد تشمل:

- **البعد النفسي:** اضطرابات القلق والاكتئاب والعزلة وفقدان الثقة بالنفس.
- **البعد السلوكي والاجتماعي:** السلوك العدواني أو الانسحابي والانضمام لجماعات منحرفة.
- **البعد الأكاديمي:** انخفاض التحصيل والتسرب وتراجع الدافعية.
- **البعد المؤسسي:** تدهور المناخ المدرسي وتراجع ثقة المجتمع.

العنف المدرسي ليس "حادثا عابرا" ينتهي بانتهاء الواقعة، بل هو ظاهرة تحدث سلسلة من الآثار التراكمية التي قد تمتد لسنوات وتعكس على الطالب والأسرة والمدرسة والمجتمع. لذلك فإن الاستثمار في الوقاية من العنف لا يحمي الأفراد فحسب، بل يحافظ أيضا على النظام التعليمي ويعزز التنمية الاجتماعية والنفسية للأجيال القادمة.

6. سبل المعالجة التربوية للعنف المدرسي

تعد معالجة العنف المدرسي مسؤولية تربوية ومجتمعية مشتركة، تتطلب تدخلا متعدد المستويات لا يقتصر على "رد الفعل" تجاه الحوادث، بل يشمل أيضا إجراءات وقائية وعلاجية وهيكلية تعالج الأسباب العميقة للسلوك العدواني وتبني ثقافة مدرسية بديلة قائمة على الحوار والاحترام والتعاون. وتشير الدراسات العربية إلى أن الأنظمة التربوية التي تبنت سياسات شمولية للوقاية من العنف شهدت انخفاضا ملحوظا في معدلاته (عابد، 2020، ص. 102؛ الجبيلي، 2019، ص. 131).

1.6. بناء بيئة مدرسية آمنة وداعمة

الخطوة الأولى في معالجة العنف هي تحويل المدرسة إلى بيئة آمنة نفسيا واجتماعيا يشعر فيها الطالب بالانتماء والاحترام. ويتحقق ذلك من خلال:

- وضع سياسات واضحة ومعلنة لمناهضة العنف تشمل جميع أشكاله (جسدي، لفظي، نفسي، رقمي).
- اعتماد آليات شفافة للإبلاغ عن حوادث العنف وحماية الضحايا من الانتقام.
- إشراك الطلبة والمعلمين في وضع مدونة سلوك مشتركة تعزز قيم التسامح والمسؤولية.

- تعزيز ثقافة الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر الأنشطة الصفية واللاصفية (المراعي، 2015، ص. 59).

البيئة الآمنة ليست مجرد غياب للعنف، بل هي حضور لمقومات الصحة النفسية والعدالة والانتماء. وعندما يشعر الطالب أن صوته مسموع وأن حقوقه مصونة، تقل دوافعه لاستخدام العنف أو الرد عليه. لذا، فإن وضع السياسات وحده لا يكفي ما لم يترافق مع تغيير حقيقي في الثقافة المدرسية.

2.6. تمكين المعلمين وتدريبهم

يعد المعلم أحد أهم الفاعلين في الوقاية من العنف ومعالجته، إذ يمثل نقطة التماس المباشر مع الطلبة. وتشير الدراسات العربية إلى أن ضعف مهارات المعلمين في إدارة الصفوف والتعامل مع السلوكيات العدوانية يساهم في تفاقم المشكلة (أبو عودة، 2018، ص. 119). ولذلك، من الضروري:

- تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين في مهارات التواصل الفعال وضبط السلوك وإدارة النزاعات.
- إدماج أساليب التربية الإيجابية القائمة على التشجيع والتعزيز بدلا من العقاب البدني أو النفسي.
- تدريب المعلمين على التعرف إلى المؤشرات النفسية المبكرة للسلوك العدواني وتحويل الحالات إلى المختصين النفسيين.

المعلم ليس فقط ناقلا للمعرفة، بل هو "نموذج سلوكي" يتعلم منه الطلبة كيف يتعاملون مع السلطة والاختلاف. فإذا استخدم المعلم العنف كوسيلة للضبط، فإنه يشرعن هذا السلوك في نظر الطلبة. لذا فإن تمكين المعلمين من الأساليب التربوية الحديثة لا يعد خيارا بل ضرورة استراتيجية.

3.6. دمج التربية الاجتماعية والانفعالية في المناهج

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تعليم المهارات الاجتماعية والانفعالية – (SEL) مثل ضبط الانفعالات، وحل النزاعات، والتعاطف، والتواصل – يعد من أنجع الأساليب الوقائية ضد العنف (عابد، 2020، ص. 103). ويمكن دمج هذه المهارات في المناهج عبر:

- أنشطة صفية جماعية تنمي مهارات التعاون والحوار.
- حصص إرشادية تعزز وعي الطلبة بمشاعرهم ومشاعر الآخرين.
- مناقشة قضايا العنف وأثرها في حصص التربية الوطنية والأخلاقية.

تظهر الأبحاث أن العنف ليس فقط نتيجة نوايا عدوانية، بل كثيرا ما يكون نتيجة قصور في المهارات . لذلك فإن تعليم هذه المهارات منذ المراحل الأولى من التعليم يعد استثمارا طويلا في الوقاية من العنف وبناء شخصية متوازنة قادرة على التفاعل الإيجابي.

4.6. تعزيز دور الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدرسة

يلعب المرشد النفسي والاجتماعي دورا أساسيا في الكشف المبكر عن السلوكيات العدوانية ودعم الطلبة المتأثرين بها. وتشير الدراسات إلى أن المدارس التي تمتلك وحدات إرشاد فعالة تسجل معدلات أقل للعنف (شتوح، 2017، ص. 104).

وتتضمن مهام الإرشاد:

- تقديم جلسات دعم نفسي فردية وجماعية للطلبة الذين تعرضوا للعنف أو مارسوه.
- تنفيذ برامج وقائية للتوعية بآثار العنف وطرق التعامل معه.
- التعاون مع الأسرة والمعلمين لوضع خطط تدخل فردية.

غياب الإرشاد النفسي في العديد من المدارس العربية يمثل فجوة كبيرة في منظومة الوقاية. فالكشف المبكر والتدخل النفسي لا يقلان أهمية عن ضبط السلوكي، إذ يساعدان على معالجة الجذور النفسية التي تدفع الطالب للعنف بدلا من الاكتفاء بعقابه بعد وقوع السلوك.

5.6. الشراكة مع الأسرة والمجتمع المحلي

نجاح أي استراتيجية لمواجهة العنف المدرسي يتطلب إشراك الأسرة والمجتمع المحلي. إذ تظهر الدراسات أن المدارس التي تعقد لقاءات منتظمة مع أولياء الأمور وتشاركهم في وضع الخطط الوقائية تتجح في خفض معدلات العنف بشكل ملموس. (قاسم، 2022، ص. 228)

وتتضمن آليات الشراكة:

- عقد ورش عمل توعوية للأهل حول أساليب التنشئة الإيجابية.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في حملات التوعية.
- فتح قنوات اتصال مستمرة بين المدرسة والأسرة لمتابعة سلوك الطلبة.

المدرسة وحدها لا تستطيع كسر دائرة العنف إذا كان الطالب يعود إلى بيئة أسرية أو مجتمعية تعيد إنتاجه. ومن هنا تأتي أهمية التكامل بين الجهود التربوية والأسرية والمجتمعية في بناء بيئة داعمة للسلوك الإيجابي.

6.6. تطوير التشريعات والسياسات التعليمية

لا تكتمل جهود الوقاية والمعالجة دون إطار تشريعي وتنظيمي واضح. ويشمل ذلك:

- وضع لوائح واضحة تجرم جميع أشكال العنف داخل المدارس.
 - تحديد آليات مساءلة عادلة وشفافة في حالات العنف.
 - تضمين مكافحة العنف في خطط الوزارة واستراتيجياتها التعليمية (الجبيلي، 2019، ص. 133).
- القوانين والسياسات ليست مجرد أدوات عقابية، بل هي رسائل رمزية تؤكد أن العنف مرفوض في جميع أشكاله. وكلما كانت هذه السياسات شاملة ومعلنة وقابلة للتطبيق، كانت المدرسة أكثر قدرة على بناء ثقافة سلام واحترام.

يتضح مما سبق أن معالجة العنف المدرسي تتطلب مقاربة شاملة تقوم على ستة محاور رئيسية:

1. بناء بيئة مدرسية آمنة وعادلة.
 2. تمكين المعلمين وتدريبهم على أساليب التربية الإيجابية.
 3. إدماج التربية الاجتماعية والانفعالية في المناهج.
 4. تفعيل دور الإرشاد النفسي والاجتماعي.
 5. تعزيز الشراكة مع الأسرة والمجتمع.
 6. تطوير التشريعات والسياسات التربوية.
- العنف المدرسي ظاهرة معقدة لا تعالج بالحلول السريعة أو العقاب وحده، بل تحتاج إلى رؤية شمولية تستهدف الأسباب العميقة وتبني بدائل ثقافية وتربوية مستدامة. إن المدرسة التي تتبنى هذه الرؤية لا تحمي طلابها فقط، بل تسهم في بناء مجتمع أكثر تسامحاً وأقل عنفاً في المستقبل.

خاتمة

يمثل العنف المدرسي أحد أبرز التحديات التربوية والاجتماعية التي تواجه الأنظمة التعليمية في العالم العربي والعالم، لما له من آثار عميقة على بنية العملية التعليمية، وعلى النمو النفسي والاجتماعي

والمعرفي للطلبة. وقد بينت هذه الدراسة أن العنف ليس سلوكا عرضيا أو طارئا، بل هو ظاهرة مركبة تتفاعل فيها عوامل نفسية واجتماعية ومؤسسية وثقافية، وتتشابك في إنتاجها وتجديدها أنماط التنشئة الأسرية، والسياسات التربوية، والثقافة المجتمعية، والخبرات الفردية المبكرة.

كما أوضحت النتائج أن العنف المدرسي لا يقتصر أثره على الضحية أو الفاعل فقط، بل يمتد ليطال المناخ المدرسي بأسره ويهدد أهداف التعليم ذاتها، من خلال إضعاف الدافعية للتعلم، وزيادة معدلات التسرب، وتشويه صورة المدرسة بوصفها فضاء آمنا للتنمية والتنشئة. كما أن العنف قد يخلف آثارا نفسية طويلة الأمد تشمل القلق والاكتئاب واضطرابات السلوك، وقد يتحول في بعض الحالات إلى نمط شخصي يعاد إنتاجه لاحقا في المجتمع.

إن خطورة العنف المدرسي تكمن في طبيعته التراكمية والدائرية؛ فهو ليس فقط نتيجة لظروف معينة، بل يصبح في ذاته عاملا مولدا لعنف جديد داخل المدرسة وخارجها. ولذلك فإن معالجته تتطلب أكثر من مجرد إجراءات تأديبية، بل تحتاج إلى مقاربة تربوية شمولية تتعامل مع الظاهرة من جذورها النفسية والاجتماعية والثقافية.

التوصيات التربوية

انطلاقا من التحليل السابق، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي تمثل مداخل فعالة للحد من العنف المدرسي ومعالجته:

1. تبني سياسة مدرسية شاملة لمناهضة العنف تشمل وضع لوائح واضحة، وآليات للإبلاغ والحماية، وبرامج للتوعية المستمرة.
2. دمج التربية الاجتماعية والانفعالية (SEL) في المناهج الدراسية منذ المراحل الأولى، بهدف تنمية مهارات التواصل وضبط الانفعالات وحل النزاعات.
3. تدريب المعلمين والإداريين على استراتيجيات التربية الإيجابية وإدارة السلوك بطرق غير عنيفة، وتعزيز قدراتهم على الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية.
4. تفعيل دور الإرشاد النفسي والاجتماعي المدرسي ليكون شريكا أساسيا في الوقاية والمعالجة، وتخصيص موارد بشرية ومادية كافية له.
5. تعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي من خلال لقاءات وورش عمل توعوية وسياسات تواصل منتظمة.

6. تطوير التشريعات والسياسات الوطنية التي تجرم العنف المدرسي بجميع أشكاله، وتلزم المؤسسات التعليمية بتطبيق معايير الحماية والوقاية.

7. إجراء دراسات ميدانية دورية لرصد حجم الظاهرة واتجاهاتها وتقييم فعالية البرامج التدخلية، مع الاهتمام بإدراج أصوات الطلبة في هذه الدراسات.

إن العنف المدرسي ليس قدرا حتميا، بل هو تحد تربوي يمكن تحويله إلى فرصة للنمو والإصلاح إذا ما تم التعامل معه بعقلانية ووعي علمي. فالمدرسة التي تستثمر في بناء ثقافة السلام والحوار والاحترام لا تقي طلابها من العنف فحسب، بل تسهم في بناء جيل أكثر وعيا بذاته، وأكثر قدرة على حل مشكلاته بطرق إنسانية وحضارية.

وفي زمن تتزايد فيه التحديات الاجتماعية والنفسية، يصبح الاستثمار في الوقاية من العنف وتنمية المهارات الاجتماعية والانفعالية أحد أهم مقومات جودة التعليم وأحد أعمدة بناء مجتمع آمن ومستقر.

المراجع

- أبو عودة، محمد. (2018). أثر المناخ المدرسي في انتشار العنف بين طلبة المدارس الثانوية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية - جامعة البحرين*، 19(4)، 101-130.
- الجبيلي، حمدي إبراهيم. (2019). الأسباب التربوية للعنف المدرسي ودور مديري المدارس في الحد منه. *مجلة كلية التربية النوعية - جامعة الزقازيق*، 28، 115-140.
- المراغي، عبد الرحمن. (2015). العنف المدرسي: الأسباب والعلاج. *مجلة دراسات تربوية ونفسية - جامعة بغداد*، 41(3)، 25-62.
- المومني، محمود. (2021). العنف المدرسي في الأردن: دراسة ميدانية لأسبابه وأساليبه. *مجلة العلوم التربوية - الجامعة الأردنية*، 48(1)، 55-90.
- عابد، سعاد. (2020). العنف المدرسي في البيئة العربية: الواقع والتحديات. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية*، 36(2)، 77-110.
- قاسم، فاطمة. (2022). دور الأسرة في نشوء العنف المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الأساسية. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية*، 34(2)، 201-230.
- شتوح، حنان. (2017). الأسباب النفسية والاجتماعية للعنف المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قلمة، الجزائر.